

جمعية المحاسبين القانونيين- فرع حلب

دورة في معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والتحليل المالي
والقوانين الضريبية في سورية
لمتطلبات اجتياز امتحان المحاسب القانوني

د. مدين إبراهيم الضابط

عضو هيئة تدريسية في كلية الاقتصاد الثانية طرطوس

٢٠١٠/٦/٢٩

حلب

مدخل إلى المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين

مقدمة

إن شركات مثل Enron, HealthSouth, Parmalat, Tyco, WorldCom, Fannie Mae, Hollinger International تمثل العديد من حالات الاحتيال في المحاسبة المالية التي تم اكتشافها خلال السنوات القليلة الماضية، والتي صدمت مجتمع الأعمال. لقد اهتزت ثقة المستثمرين بشكل كبير، وتسببت بهبوط حاد في أسعار أسهم جميع الشركات والصناعات. قدر الخبراء الماليون الخسائر التي مني بها المستثمرون بحوالي ٧ تريليون \$ في أسواق رأس المال خلال الثلاث سنوات التي تلت أيلول ٢٠٠٠. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال: أين كان المراجعون؟ وكيف أخفقوا في اكتشاف مثل هذا الاحتيال؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة ليس سهلاً. ولكي تتم الإجابة، لا بد أولاً من شرح الدور الحيوي لمن يقدمون التأكيد للمعلومات Information Assurance Providers كمراجعي الحسابات، والذي يتمثل في تزويد صانعي القرار (الإدارة- المستثمرون- والدائنون) بالمعلومات المفيدة والمفهومة وفي الوقت المناسب.

عندما تحصل على فهم أفضل للدور الحاسم الذي لعبته عملية المراجعة في تأسيس أسواق رأس المال الأمريكية كأقوى سوق في العالم، ستكتشف عندئذ القضايا التي أحاطت بإخفاقات المراجعة. ولاشك أن مهنة المحاسبة العامة ذات التنظيم الجيد والحوكمة الرشيدة تساعد على تجنب عديد من المشاكل المماثلة التي يمكن أن تحدث في المستقبل، كما أنها يمكن أن تلعب دوراً هاماً في استعادة ثقة الجمهور في كل من مهنة المراجعة وأسواق رأس المال (Louwers and Others 2008).

أولاً: المعلومات وخطر المعلومات Information and Information Risk

١. خطر الأعمال والمعلومات.

تتخذ كل الشركات عدداً غير محدود من القرارات في وكل يوم. قرارات شراء أو بيع سلع وخدمات، اقتراض، عقود توظيف، شراء أو بيع استثمارات.. يعتمد القسم الأكبر منها على جودة المعلومات المفيدة. هذه القرارات تؤثر في خطر الأعمال، خطر أن يشتري المستهلكون من شركات منافسة، أن تصبح خطوط الإنتاج متقادمة، أن تزداد الضرائب، أن تخسر عقوداً حكومية، أن يضرب العمال.... بكلمات أخرى:

" **خطر الأعمال Business Risk** هو خطر أن تخفق الشركة في تحقيق أهدافها" للتقليل من هذه الأخطار، ولكي تستطيع الشركة أن تتميز في بيئة اقتصادية تنافسية كما هو الحال اليوم، يزداد طلب صانعي القرار كالمدراء التنفيذيين على معلومات موثوقة وملائمة وفي الوقت المناسب. وبالمثل فإن المستثمرين والدائنين يطالبون بمعلومات على درجة عالية من الجودة لاتخاذ قرارات مالية ملائمة. وبالتالي فإن المهنيين كالمحاسبين والمراجعين وغيرهم ممن يقدمون التأكيد للمعلومات سيساعدون في الوفاء بتلك المتطلبات. هناك أربع عوامل بيئية تساهم في زيادة طلب مستخدمي المعلومات على معلومات ملائمة وموثوقة هي: (١) التعقيد Complexity (٢) صعوبة التوصل إلى المعلومات مباشرة أو التباعد Remoteness (٣) حساسية الوقت Time-Sensitivity (٤) الأهمية البالغة لمنعكسات القرارات على الموارد في المنظمة Consequences.

٢. خطر المعلومات وخدمات التأكيد.

إن تعقيداً آخر ذو أثر على عملية اتخاذ القرار يكمن في حضور ما يسمى خطر المعلومات Information Risk . يعرف **خطر المعلومات** بأنه:

" احتمال أن تكون المعلومات المنشورة من قبل الشركة كاذبة (مزيفة) False أو مضللة

"Misleading.

عادة ما يحصل متخذوا أو صانعو القرار على معلوماتهم من الشركة أو المنظمة التي يرغبون بإدارتها، أو ليحصلوا أو يقدموا لها القروض، أو ليشتروا أو يبيعوا أسهمها. وطالما أن المصدر الأساسي لتلك المعلومات هو من تلك الشركة أو المنظمة، وهي هدف لها بنفس الوقت، فإن الباعث موجود لدى إدارة الشركة لاحتمال جعل الأعمال التي تقوم بها أو الخدمات التي تقدمها تظهر أفضل مما هي عليه في الواقع؛ لذلك فإنه قد يكون لمعدي ومصدري المعلومات المالية (المدراء- المحاسبون- وعاملون في الشركة) المنفعة من إعطاء معلومات كاذبة أو مضللة أو مبالغ فيها (تفاؤلية). هذا التعارض المحتمل للمصالح بين مقدمي المعلومات ومستخدميها سينشأ عنه شك طبيعي من قبل الطرف الثاني أي مستخدمي المعلومات.

وعليه فإن مستخدمي المعلومات سيلجؤون إلى الاعتماد على مهنيين كوسطاء موضوعيين، لكي يضيفوا بعض المصدقية على تلك المعلومات. إن عملية الإضفاء هذه تدعى "**التأكيد**

"Assurance.

وعندما يقدم هذا التأكيد من أجل توكيد معين معد من قبل الإدارة (عادة حول المعلومات المالية)

فإنه غالباً يدعى هذا التأكيد المقدم "**بالشهادة أو التصديق أو إبداء الرأي Attestation**."

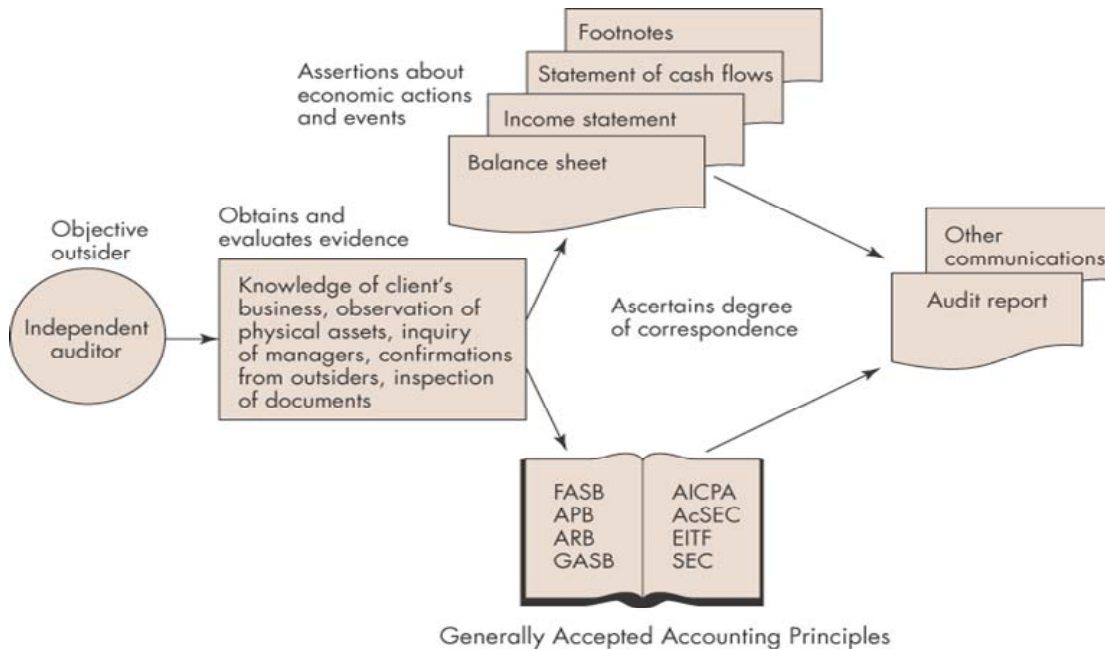
وعندما تكون تلك التوكيدات (التي تقدمها الإدارة) متجسدة في قوائم الشركة المالية، فتدعى تلك الشهادة "بالتدقيق أو المراجعة Auditing".

٣. تعريف التدقيق والشهادة والتأكيد.

- **تعريف التدقيق:** باعتبار أن خدمات التأكيد تتناول جوانب متعددة من المعلومات، يشير التدقيق بشكل خاص إلى "المصادقة أو إبداء الرأي على القوائم المالية Certification of Financial Statement"، إن التعريف الأكثر شهرة للتدقيق، هو التعريف الذي وضعته ويمثل التعريف الرسمي للمراجعة طبقاً لما ورد بتقرير اللجنة المنبثقة من جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) **American Accounting Association** والذي جاء بعنوان قائمة بمفاهيم المراجعة الأساسية **Basic Auditing Concepts** ، حيث عرفت المراجعة بأنها :

"عملية منظمة منهجية للحصول على وتقييم أدلة الإثبات - بشكل موضوعي - المرتبطة بتوكيدات خاصة بالتصرفات والأحداث الاقتصادية ، بهدف ضمان وجود درجة توافق وتطابق بين هذه التوكيدات ومعايير مقرر سلفاً، وتوصيل النتائج إلى المستخدمين المعنيين".

Overview of Financial Statement Auditing



- **تعريف عملية التدقيق من وجهة نظر معايير التدقيق الدولية:** "هي عملية تأكيد معقولة يبدي فيها المحاسب المهني في القطاع العام رأيه حول ما إذا تم إعداد البيانات المالية (القوائم المالية) في كافة الجوانب المادية وفقاً لإطار محدد في إعداد التقارير المالية، مثل العملية التي يتم تنفيذها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وهذا يشمل التدقيق القانوني الذي هو عبارة عن تدقيق بيانات مالية (قوائم مالية) تقتضيه إحدى التشريعات أو غيرها من الأنظمة".

ملاحظة ١: في ترجمة طلال أبو غزالة للمعايير يستخدم مصطلح البيانات المالية للتعبير عن القوائم المالية.

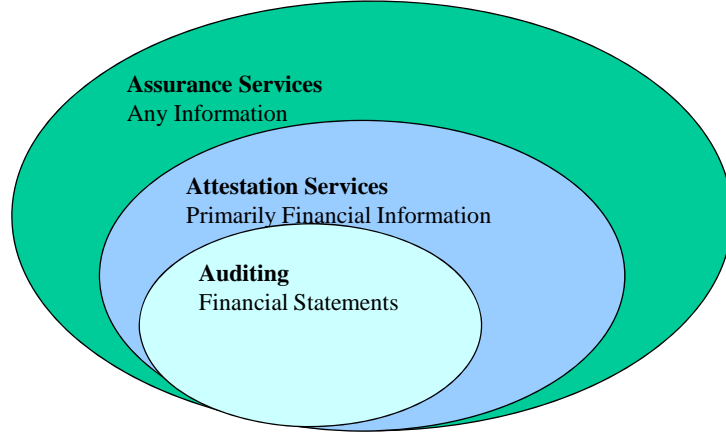
ملاحظة ٢: كما نلاحظ أن مصطلح المعلومات هو مصطلح واسع يشمل معلومات مالية وغير مالية، وعليه فإن التدقيق أو المراجعة تشمل توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية.

ملاحظة ٣: يحدد الإطار المفاهيمي الذي تبنى عليه عملية إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الخصائص النوعية للمعلومات الظاهرة في القوائم المالية وتتمثل في القابلية للفهم والملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة.

ملاحظة ٤: في نفس الترجمة نجد أنها تستخدم مصطلح المحاسب المهني في القطاع العام، علماً أن هذه التسمية قد يفهم منها أن مجال عمله في القطاع العام وهذا ليس صحيحاً، فترجمة كلمة Public أي قانوني أو مجاز من منظمة أو هيئة ذات صفة رسمية وقبول عام في أنحاء البلد الذي يعمل فيه المراجع، ويعمل في شركة تقدم خدمات مهنية، وهو مستقل عن المنشأة التي يقدم إليها خدمات تأكيد.

- **تعريف ارتباط أو تعهد أو التزام الشهادة أو المصادقة أو إبداء الرأي:** يثمن الكثير من الناس قيمة شهادات المراجعين للقوائم المالية التاريخية، ووجدوا أن هناك معلومات مالية أخرى يجب أن يصادق عليها من قبل محاسبين عامين مصرح لهم. يعرف ارتباط الشهادة أو المصادقة أو إبداء الرأي **Attest Engagement** بأنه: "التزام يتعهد به شخص لإصدار أو فعل إصدار تقرير حول موضوع مسألة أو توكيد حول هذا الموضوع هو أساساً من مسؤولية طرف آخر (SSAE10,AT101,01)". ومن خلال مقارنة التعريفين السابقين يتضح أن تعريف التدقيق أو المراجعة هو نوع من أنواع ارتباط المصادقة، وأن المراجع هو أحد الأشخاص المشار إليهم في التعريف الثاني، ويصدر تقريره حول توكيدات هي القوائم المالية، وأن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية الإدارة. من أمثلة ارتباط الشهادة أو المصادقة: الموافقة على مصادقات إجرائية، كالتأكد أو التثبيت من مواقع وكميات المخزون، فحص أو مراجعة التنبؤات المالية، التقرير عن الرقابة الداخلية للوحدة على التقرير المالي.....
- **تعريف خدمات التأكد:** بينما يشير التدقيق بشكل خاص إلى إبداء الرأي في القوائم المالية، وتشير الشهادة أو المصادقة إلى إبداء الرأي في مجموعة واسعة من المعلومات المالية تمتد إلى أبعد من القوائم المالية أو عنصر محدد من معلومات القوائم المالية، فإن خدمات التأكد تتضمن نواح متعددة من المعلومات بما فيها **المعلومات غير المالية**. وتعرف: "بأنها خدمات مهنية مستقلة تعمل على تحسين جودة المعلومات، أو بيئة تلك المعلومات، من أجل صانعي أو متخذي القرار". من أمثلة خدمات التأكد، المصادقة على موثوقية المواقع الالكترونية للشركات، التحقق من رضى العميل، تقييم سياسات إدارة الاستثمار.....
- **تعريف عملية التأكد من وجهة نظر معايير التدقيق الدولية** هي عملية يبدي فيها المحاسب المهني المجاز نتيجة مصممة لتعزيز درجة ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الطرف المسؤول حول حصيلة تقييم أو قياس موضوع بحث معين وفق معايير محددة. (للحصول على إرشادات حول عملية التأكد راجع الإطار الدولي لعمليات التأكد الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية التي تصف عناصر وأهداف عملية التأكد وتحدد العمليات التي تنطبق عليها معايير التدقيق الدولية والمعايير الدولية بشأن عمليات المراجعة والمعايير الدولية حول عمليات التأكد).

The Relationships Among Auditing, Attestation, and Assurance Engagements



نتيجة:

مما سبق، وبالعودة إلى الإطار الدولي لعملية التأكيد والمعايير ذات العلاقة يتبين ما يلي:

١. يعرف الإطار عملية التأكيد " هي عملية يبدي فيها المحاسب المهني المجاز نتيجة مصممة لتعزيز درجة ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الطرف المسؤول حول حصيلة تقييم أو قياس موضوع بحث معين وفق معايير محددة".

كما يعرف نتيجة تقييم أو قياس موضوع: "هي المعلومات التي تنتج من تطبيق المقاييس على الموضوع".

المعلومات التي تنتج (معلومات الموضوع): هي نتيجة حصيلة تقييم أو قياس الموضوع، أي ما يجمعه الممارس من أدلة كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول للتعبير عن استنتاج في تقرير التأكيد.

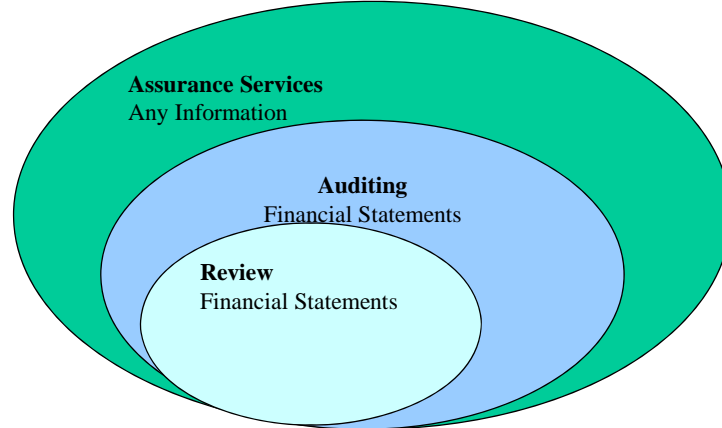
تطبيق المقاييس على الموضوع، على سبيل المثال:

- الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الممثلة في البيانات المالية (النتيجة) تنجم من تطبيق إطار تقديم تقارير مالية للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، كالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المقاييس) Criteria على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية (الموضوع) للمنشأة.

- التوكيد Assertion فيما يتعلق بفاعلية الرقابة الداخلية (النتيجة) تنجم من تطبيق إطار لتقييم فاعلية الرقابة الداخلية مثل (مقاييس) الرقابة الداخلية على الموضوع للجنة رعاية المنظمات، ومجلس مقاييس الرقابة.
- ونلاحظ أن قيام الممارس بتقديم خدمات تأكد ينطوي على توافر عناصر أساسية لتلك العملية هي: (١) العلاقة بين ثلاث أطراف تشمل الممارس والجهة المسؤولة والمستخدمين المقصودين (٢) موضوع مناسب (٣) مقاييس مناسبة (٤) أدلة مناسبة وكافية (٥) تقرير تأكيد كتابي بالشكل المناسب لعملية تأكيد معقولة أو عملية تأكيد محدودة.
- ٢. نلاحظ أن عملية التأكيد تنطوي على تأكيد يتعلق بالقوائم المالية التاريخية، وعلى تأكيد لا يتعلق بالقوائم المالية التاريخية. وأنه في كل من العمليتين هناك عملية تأكيد معقولة وعملية تأكيد محدودة.
- ٣. تدعى عملية التأكيد المعقولة التي تتعلق بالقوائم المالية التاريخية عملية تدقيق، وعملية التأكيد المحدودة التي تتعلق بالقوائم المالية التاريخية عملية مراجعة.
- ٤. نلاحظ أنه لا وجود لخدمات "تصديق أو شهادة" كاصطلاح أو تصنيف في المعايير الدولية، أي أن عمليات التأكيد التي تتعلق بإبداء الرأي حول معلومات مالية غير القوائم المالية التاريخية، كالرقابة الداخلية، والتنبؤات المالية،... ترتبط بعمليات التأكيد غير المتعلقة بالقوائم المالية التاريخية، وإذا ما أضفنا إليها المعلومات غير المالية نكون أمام خدمات تأكيد ليست تدقيقية بالمفهوم المصطلحي، وهو ما يشكل الجزء الثاني من المعايير الدولية (المعايير من ٣٠٠٠-٣٦٩٩).
- ٥. عرف **عملية التدقيق** بأنها " عملية تأكيد معقولة يبدي فيها المحاسب المهني في القطاع العام رأيه حول ما إذا تم إعداد البيانات المالية (القوائم المالية) في كافة الجوانب المادية وفقاً لإطار محدد في إعداد التقارير المالية، مثل العملية التي يتم تنفيذها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وهذا يشمل التدقيق القانوني الذي هو عبارة عن تدقيق بيانات مالية (قوائم مالية) تقتضيه إحدى التشريعات أو غيرها من الأنظمة". **وحدد لها معايير تحكمها (١٠٠-٩٩٩). ويطلق عليها "عمليات التدقيق المعقولة". وعليه تهدف هذه العملية إلى تقليل مخاطر عملية التأكيد إلى مستوى منخفض مقبول في ظل ظروف العملية على أنه الأساس لشكل إيجابي من التعبير عن استنتاج الممارس (ثقة موجبة- تأكيد عال ولكن ليس مطلق- وفي رأينا أن القوائم المالية تمثل بصورة صادقة وعادلة (أو تمثل بصورة عادلة أو تعرض بعدالة من النواحي الجوهرية كافة) المركز المالي**

للشركة كما هي في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية).
٦. أما **عملية المراجعة** فهي تدخل في نطاق "**عمليات التدقيق المحدودة**" وتتعلق بمراجعة القوائم المالية التاريخية، وتهدف إلى تمكين الممارس استناداً لإجراءات لا توفر كافة الأدلة التي تتطلبها **عملية التدقيق**، من بيان فيما إذا كان هناك أي شيء قد أثار انتباه الممارس، والذي يسبب اعتقاد الممارس بأن البيانات المالية لم يتم إعدادها من كافة الجوانب الأساسية، وفقاً لإطار محدد للتقارير المالية (ثقة سالبة) (بناء على عملنا المبين في هذا التقرير لم يأت إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الرقابة الداخلية ليست فعالة في جميع النواحي المادية، بناء على مقاييس اكس واي وزد...) (مستوى تأكيد محدود يتناسب مع مستوى إجراءات جمع الأدلة للممارس، بناء على خصائص الموضوع والظروف الأخرى للعملية...).

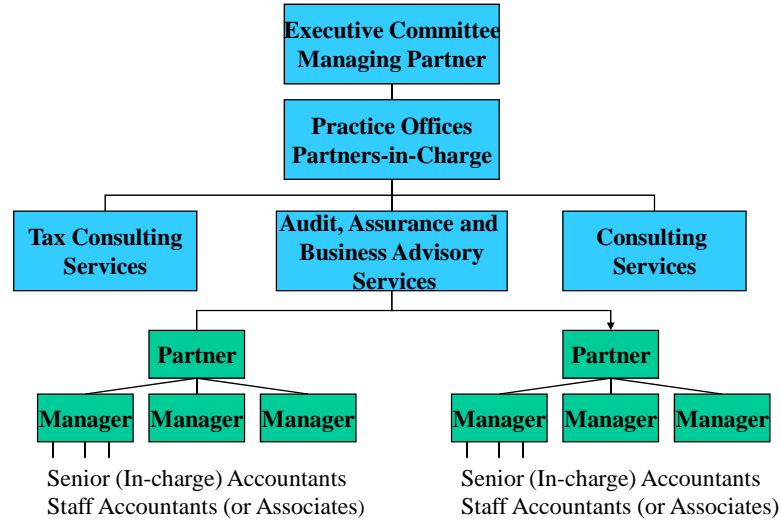
The Relationships Among Auditing, and Assurance Engagements According to IAASB



ثانياً: المحاسبة العامة (المصرح لها).

- في الولايات المتحدة: يعتقد الكثير من الناس بأن المحاسبة العامة، وتدقيق القوائم المالية، وخدمات تأكيد المعلومات هي من بنود عمل شركات المحاسبة الدولية الأضخم. ومع تلك الملاحظة، فإن ممارسة المحاسبة العامة تدار في إطار الآلاف من وحدات الممارسة تصطف حسب الحجم من أفراد إلى أكبر الشركات الدولية التي تشغل الآلاف من المهنيين. كما أن عدة شركات محاسبة عامة نظمت نفسها كشركات محاسبة عامة (قانونية) مصرح لها أو مجازة أو معتمدة CPA Firm . كما أن العديد منها يوصف أعماله كخدمات مهنية Professional Services.

Professional Service Firm Organization



- في المعايير الدولية: لقد ميزت التعاريف الواردة ضمن المعايير بين المحاسب المهني الذي هو عضو في إحدى الهيئات العضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين، وبين المحاسب المهني في قطاع الأعمال الذي هو عبارة عن محاسب مهني يتم تعيينه أو إشراكه بصفة تنفيذية أو غير تنفيذية في مجالات مثل التجارة أو الصناعة أو الخدمات أو القطاع العام أو التعليم أو القطاع غير الربحي أو الهيئات التنظيمية أو المهنية، أو محاسب مهني يتم التعاقد معه من قبل تلك المنشآت، أما المحاسب المهني في القطاع العام هو محاسب مهني بغض النظر عن تصنيفه الوظيفي (التدقيق أو الضريبة أو

الاستشارات) يعمل في شركة تقدم الخدمات المهنية ويستخدم هذا المصطلح أيضاً للإشارة إلى شركة من المحاسبين المهنيين في القطاع العام.

ثالثاً: أنواع المراجعين.

١. المراجع المحايد : Independent auditor

يمثل المراجع المحايد فئة الأفراد الممارسين لمهنة المراجعة المحايدة أو أعضاء مكاتب المحاسبة العامة الذين يقومون بأداء خدمات المراجعة المهنية إلى العملاء. عادة ما يتم تأهيل المراجعين المحايدين من عدة نواحي سواء التعليم، التدريب والخبرة حتى يمكنهم أداء كل نوع من عمليات المراجعة المذكورة بعالية. قد يتمثل عملاء المراجعين المحايدين في منشآت أعمال تهدف إلى تحقيق الربح أو تنظيمات لا تهدف إلى تحقيق الربح ، تنظيمات حكومية أو أفراد.

أغلب المراجعين المحايدين يحصلون على ترخيص بمزاولة المهنة كمحاسبين قانونيين. بوجه عام فإن الحصول على هذا الترخيص يقتضى المرور بامتحان موحد للحصول على لقب محاسب قانوني فضلاً عن الحصول على خبرة عملية المراجعة.

٢. المراجع الداخلي : Internal auditor

يمثل المراجع الداخلي فئة العاملين في الشركات الذين يقومون أساساً بوظيفة عملية المراجعة الداخلية ، حيث يهتم بصفة رئيسية بالتقييم المحايد للأنشطة كخدمة للمنظمة . حيث يتمثل الهدف من إجراء عملية المراجعة الداخلية في مساعدة إدارة المنظمة على الأداء الفعال لمسئولياتها.

يمتد نطاق وظيفة المراجعة الداخلية إلى كافة مراحل أنشطة التنظيم ، يرتبط المراجعون الداخليون بشكل رئيسي بعمليات مراجعة الالتزام والمراجعة التشغيلية ، مع ذلك فإن عمل المراجعين الداخليين قد يكون تكملة وملحقاً لعمل المراجعين المحايدين في عمليات مراجعة القوائم المالية.

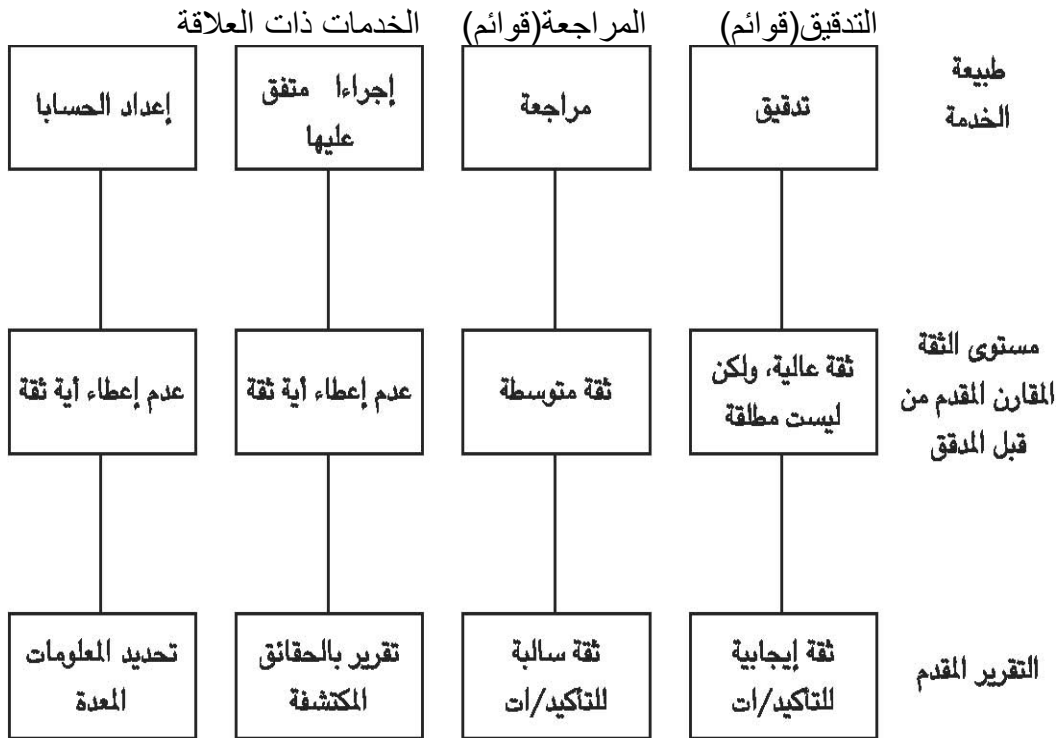
٣. المراجع الحكومي : Governmental auditor

ويتمثل هذا المراجع فئة المراجعين الحكوميين الذين يعملون في التنظيمات الحكومية المختلفة (الجهاز المركزي للمحاسبات ، مصلحة الضرائب.....)

يقوم هؤلاء المراجعون بأداء وظيفة المراجعة المختلفة ، سواء عمليات مراجعة القوائم المالية أو عمليات المراجعة لتحديد الالتزام مع القوانين واللوائح المطبقة ، أو تحديد اقتصاديات وكفاءة أداء الأعمال بالإضافة إلى تحديد فعالية البرامج ، وعادة ما يتم التقرير عن نتائج هذه العمليات إلى الجهات المختصة والجمهور.

رابعاً: أنواع عمليات المراجعة حسب المعايير الدولية.

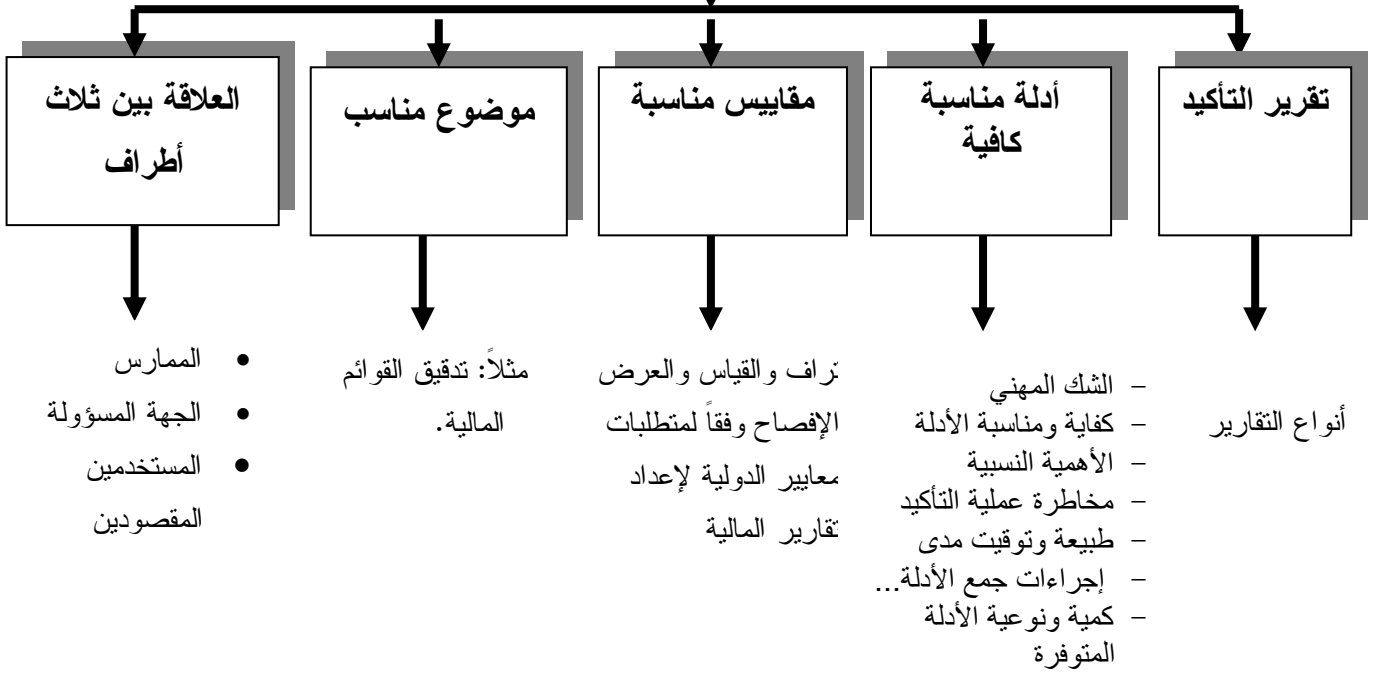
يمكن تقسيم عمليات المراجعة حسب المعايير الدولية كما يلي:



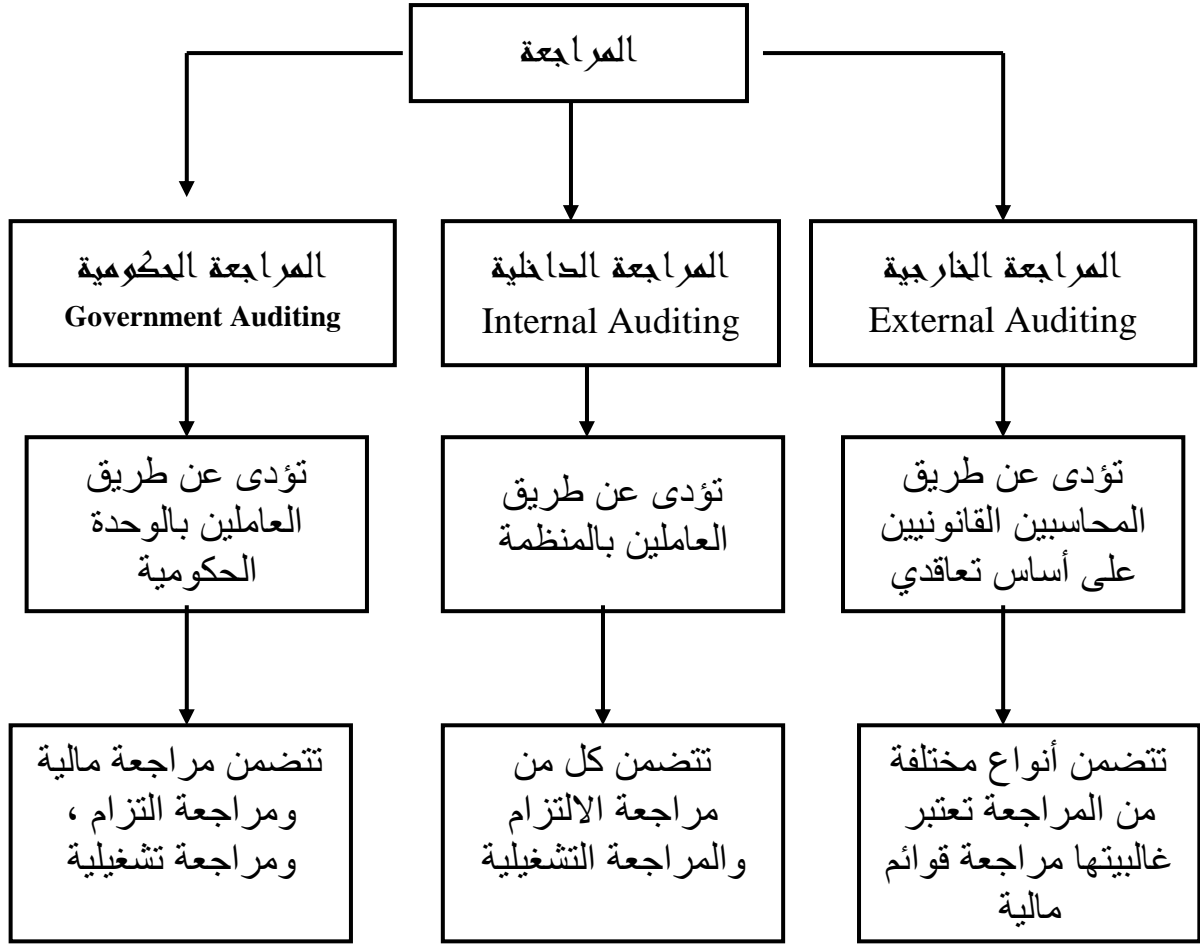
ملاحظة: بالنسبة إلى عمليات التأكيد عدا عن عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، ففيها أيضاً عمليات تدقيق معقولة، وعمليات تدقيق محدودة - يجب أن تضاف إلى المخطط، وتمتاز بنفس طبيعة الخدمة ومستوى الثقة والتقرير لكل من التدقيق والمراجعة.

عناصر عمليات التأمين
Assurance
Services Elements

إبداء رأي فني حول مدى
عدالة....



عمليات المراجعة الخارجية والداخلية والحكومية



خامساً: المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

١- الاتحاد الدولي للمحاسبين.

يعتبر الاتحاد الدولي للمحاسبين هو المنظمة العالمية لمهنة المحاسبة، وقد تأسس عام ١٩٧٧، ومهمته هي خدمة المصلحة العامة وتعزيز مهنة المحاسبة على نطاق عالمي، والمساهمة في تطوير اقتصاديات دولية قوية، وذلك بتحقيق ورفع مستوى الالتزام بمعايير مهنية عالية الجودة وزيادة التوافق الدولي لهذه المعايير، والتعبير عن المواضيع ذات المصلحة العامة حيث تكون الخبرة المهنية أكثر الأمور صلة بذلك (المعايير ص ٤).

يقوم الاتحاد بالأنشطة الرئيسية التالية:

• خدمة المصلحة العامة: حيث يقوم الاتحاد بقيادة المحاسبة على نطاق عالمي في خدمة المصلحة العامة من خلال:

أ. تطوير ورفع مستوى والمحافظة على معايير مهنية دولية وقواعد أخلاقيات مهنة ذات جودة عالية بشكل دائم.

ب. التشجيع الفعال للتوافق بين المعايير المهنية وبشكل خاص معايير التدقيق والتأكيد والأخلاقيات المهنية والتعليم ومعايير التقارير المالية في القطاع العام والخاص.

ج. السعي نحو تحقيق التحسينات المستمرة في نوعية التدقيق والإدارة المالية.

د. رفع مستوى قيم مهنة المحاسبة لجعلها أداة جذب واستقطاب باستمرار (أشخاصاً) ذوي مستوى رفيع.

هـ. رفع مستوى الامتثال للالتزامات العضوية.

و. مساعدة الاقتصاديات النامية والناشئة بالتعاون مع هيئات محاسبية إقليمية والهيئات الأخرى لإنشاء والمحافظة على مهنة ملتزمة بالأداء الجيد وخدمة المصلحة العامة.

• المساهمة في كفاءة الاقتصاد العالمي: وذلك من خلال:

أ. تحسين الثقة في نوعية وموثوقية تقديم التقارير المالية.

ب. تشجيع توفير معلومات ذات أداء عالي الجودة (مالية وغير مالية) ضمن المنظمة.

ج. رفع مستوى تقديم خدمات ذات جودة عالية من قبل جميع الأعضاء في مهنة المحاسبة في جميع أنحاء العالم.

د. تعزيز أهمية الالتزام بقواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين من قبل جميع أعضاء مهنة المحاسبة بما في ذلك الأعضاء في الصناعة والتجارة والقطاع العام والقطاع غير الربحي والمجال الأكاديمي والممارسة العامة.

- توفير القيادة والتحدث باسم المهنة الدولية.
- العضوية: يتألف الاتحاد من ١٥٧ عضواً ومنشأة زميلة في ١٢٣ دولة من جميع أنحاء العالم، تمثل أكثر من ٢.٥ مليون محاسب في الممارسة العامة والصناعة والتجارة....
- مبادرات هيئات وضع المعايير.
- خدمات التدقيق والتأكيد: يطور مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي معايير المحاسبة الدولي والمعايير الدولية لعمليات المراجعة التي تتناول تدقيق ومراجعة البيانات المالية التاريخية والمعايير الدولية لعمليات التأكيد التي تتناول عمليات التأكيد عدا عن تدقيق أو مراجعة المعلومات التاريخية، ويقوم مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية كذلك بتطوير بيانات الممارسة المتعلقة بذلك. وتبرز هذه المعايير والبيانات والمبادئ والإجراءات الأساسية للمدققين والمحاسبين المهنيين الآخرين، وتقدم لهم الأدوات للتعامل مع المطالب المتزايدة والمتغيرة للتقارير بشأن المعلومات المالية وتوفر الإرشادات في مجالات متخصصة. كما يطور المجلس معايير رقابة الجودة للشركات وفرق العمليات في مجالات ممارسة التدقيق والتأكيد والخدمات ذات العلاقة.
- أخلاقيات المهنة: تحدد قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (الأخلاقيات) التي طورها مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين المتطلبات الأخلاقية للمحاسبين المهنيين، وذلك لضمان الامتثال للمبادئ الرئيسية الخمسة، وهذه المبادئ هي النزاهة، والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية اللازمة، والسرية، والسلوك المهني.
- التقرير المالي للقطاع العام.
- التعليم.
- دعم المحاسبين المهنيين في الشركات.
- الممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- البلدان النامية.

- برامج الامتثال للهيئات والأعضاء.
- الإطار التنظيمي: مجلس الإشراف على المصلحة العامة، مجموعة المتابعة، مجموعة القيادة المنظمة للإتحاد.
- هيكل الاتحاد وعملياته.
- إصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين، حقوق الطباعة والترجمة.

٢- هيكل المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

يتكون إصدار المعايير الدولية ٢٠٠٨ مما يلي:

- أخلاقيات المهنة: وتتضمن قواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين. تم إصدار المدونة في حزيران ٢٠٠٥، وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من ٣٠ حزيران ٢٠٠٦. تتكون القواعد من ثلاث أجزاء رئيسية هي: (١) التطبيق العام لقواعد السلوك المهني، وتتألف من خمس قواعد هي: النزاهة- الموضوعية- الكفاءة المهنية والعناية اللازمة- السرية- السلوك المهني (٢) المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة (٣) المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال.
- مقدمة مقترحة للمعيار الدولي حول ضبط الجودة والتدقيق والمراجعة والتأكيد والخدمات ذات العلاقة، وتتألف من بيانات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية، والسلطة المرتبطة بالمعايير وبيانات الممارسة التي أصدرها، وأوراق أخرى. ثم المعيار الدولي لضبط الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للمعلومات المالية التاريخية وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة.
- الإطار الدولي لعمليات التأكيد: يعتبر هذا الإطار ساري المفعول لتقارير التأكيد الصادرة في أو بعد ١ شباط ٢٠٠٥. ويتضمن الإطار تعريف وهدف عملية التأكيد الذي يتجلى في أهداف نوعين من عمليات التأكيد التي يسمح للممارس بأدائها (١) عمليات التأكيد المعقولة وتتعلق بعمليات تدقيق المعلومات المالية التاريخية (٢) عمليات التأكيد المحدودة وتتعلق بعمليات المراجعة، ثم نطاق المعيار، وقبول عملية التأكيد وعناصرها....
- الجزء المتعلق بالمعايير وينقسم إلى قسمين رئيسيين:
 ١. المعايير المتعلقة بتدقيق ومراجعة القوائم المالية التاريخية.

- أ. معايير التدقيق الدولية (١٠٠-٩٩٩)
- ب. المعايير الدولية لعمليات المراجعة (٢٠٠٠-٢٦٩٩)
٢. المعايير التي تتعلق بعمليات التأكيد عدا عن عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية.
- أ- المعايير الدولية لعمليات التأكيد (٣٠٠٠-٣٦٩٩).
- ب- المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة (٤٠٠٠-٤٦٩٩).

٣- هيكل البيانات الرسمية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية.
فيما يلي الهيكل كما هو مفصلاً محتوى الإصدار:

قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين للإتحاد الدولي للمحاسبين

الخدمات التي تغطيها إصدارات مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية

المعايير الدولية للرقابة المهنية ١-٩٩

الإطار الدولي لعملية التأكد

عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات
المالية التاريخية.

المعايير الدولية للتدقيق (١٠٠ - ٩٩٩)

بيانات ممارسة التدقيق الدولية
(١٠٠٠ - ١٩٩٩)

المعايير الدولية لعمليات المراجعة (٢٠٠٠ -
(٢٦٩٩

بيانات ممارسة مراجعة العمليات الدولية
(٢٧٠٠ - ٢٩٩٩)

عمليات التأكد عدا عن عمليات
تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية
التاريخية.

المعايير الدولية لعمليات التأكد
(٣٠٠٠ - ٣٦٩٩).

الخدمات ذات العلاقة

المعايير الدولية للخدمات ذات
العلاقة (٤٠٠٠ - ٤٦٩٩)

بيانات ممارسة الخدمات ذات
العلاقة الدولية (٤٧٠٠ - ٤٩٩٩)

المحتويات

- هيكل البيانات الرسمية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية.
- مقدمة مقترحة للمعيار الدولي حول ضبط الجودة والتدقيق والمراجعة والتأكيد والخدمات ذات العلاقة.
- قائمة المصطلحات.
- المعايير الدولية حول ضبط الجودة.
- ١ ضبط الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للمعلومات المالية التاريخية وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة.
- الإطار.

الإطار الدولي لعمليات التأكيد.

تدقيق ومراجعة البيانات المالية التاريخية.

١٠٠-٩٩٩ معايير التدقيق الدولية.

١٠٠-١٩٩ أمور تمهيدية.

٢٠٠-٢٩٩ المبادئ العامة والمسؤوليات.

- ٢٠٠ الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية.
- ٢١٠ شروط التكلفة بالتدقيق.
- ٢٢٠ رقابة الجودة لعمليات تدقيق المعلومات المالية التاريخية.
- ٢٣٠ وثائق التدقيق.
- ٢٤٠ مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال.
- ٢٥٠ مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية.
- ٢٦٠ الاتصالات بشأن أمور التدقيق مع المكلفين بالرقابة.
- ٣٠٠-٤٩٩ تقييم الخطر والاستجابة في تقدير الأخطاء.
- ٣٠٠ التخطيط لتدقيق البيانات المالية.
- ٣١٥ فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.
- ٣٢٠ الأهمية النسبية في التدقيق.
- ٣٣٠ إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة.
- ٤٠٢ اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت التي تستعمل مؤسسات خدمية.

٥٠٠-٥٩٩ أدلة التدقيق.

- ٥٠٠ أدلة التدقيق.
- ٥٠١ أدلة الإثبات- اعتبارات إضافية لبنود محددة.
- ٥٠٥ المصادقات الخارجية.
- ٥١٠ التكاليف بالتدقيق لأول مرة- الأرصد الافتتاحية.
- ٥٢٠ الإجراءات التحليلية.
- ٥٣٠ عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات لأول مرة.
- ٥٤٠ تدقيق التقديرات المحاسبية.
- ٥٤٥ تدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.
- ٥٥٠ الأطراف ذات العلاقة.
- ٥٦٠ الأحداث اللاحقة.
- ٥٧٠ استمرارية المنشأة.
- ٥٨٠ إقرارات الإدارة (متاب التمثيل).
- ٦٠٠-٦٩٩ الاستفادة من عمل آخرين.
- ٦٠٠ الاستفادة من عمل مدقق آخر.
- ٦١٠ مراعاة عمل التدقيق الداخلي.
- ٦٢٠ الاستفادة من عمل الخبير.
- ٧٠٠-٧٩٩ نتائج وتقارير التدقيق.
- ٧٠٠ تقرير المدقق المستقل حول مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الغرض العام.
- ٧٠١ التعديلات على تقرير المدقق المستقل.
- ٧١٠ الأرقام المقارنة.
- ٧٢٠ المعلومات الأخرى في المستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة.
- ٨٠٠-٨٩٩ المجالات المتخصصة.
- ٨٠٠ تقرير المدقق المستقل عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة.
- ١٠٠٠-١١٠٠ البيانات الدولية لمهنة التدقيق.
- ١٠٠٠ إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف.
- ١٠٠٤ العلاقة بين مراقبي النشاط المصرفي ومدققي المصرف الخارجيين.
- ١٠٠٥ الاعتبارات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة.
- ١٠٠٦ تدقيق البيانات المالية للمصارف.
- ١٠١٠ اعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية.
- ١٠١٢ تدقيق الأدوات المالية المشتقة.

- ١٠١٣ التجارة الالكترونية- التأثير على تدقيق البيانات المالية.
- ١٠١٤ تقديم المدققين للتقارير حول الامتثال للمعايير الدولية لتقديم التقارير المالية.
- ٢٠٠٠-٢٦٩٩ المعايير الدولية لعمليات المراجعة.
- ٢٤٠٠ عمليات مراجعة البيانات المالية.
- ٢٤١٠ مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل المدقق المستقل للمنشأة.
- عمليات التأكيد عدا عن عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية.
- ٣٠٠٠-٣٦٩٩ المعايير الدولية لعمليات التأكيد.
- ٣٠٠٠-٣٣٩٩ تنطبق على جميع عمليات التأكيد.
- ٣٠٠٠ عمليات التأكيد عدا عن عمليات التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية.
- ٣٤٠٠-٣٦٩٩ المعايير المحددة موضوع البحث.
- ٣٤٠٠ فحص المعلومات المالية المستقبلية.
- الخدمات ذات العلاقة.
- ٤٠٠٠-٤٦٩٩ المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة.
- ٤٤٠٠ التكلفة بإنجاز إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالمعلومات المالية.
- ٤٤١٠ التكلفة بإعداد المعلومات المالية.
- دراسات.
- تحديد وإبلاغ مستويات التأكيد عدا عن المستويات العالية.